مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

التباين المكانيّ للتركيب النوعيّ لسكان الحضر والريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015

فيصل مناور المعيوف جامعة آل البيت

باسم عبدالعزيز العثمان جامعة البصرة

عايد محمد طاران جامعة آل البيت

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التركيب النوعي للسكان الريف والحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية وتحليلها، وإبراز ملامح التغير بينهما، وتباينها المكاني عبر وحداتها الإداريّة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الملائم للدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة التراجع الحجمي والنسبي لسكان الريف قياساً لسكان الحضر ما بين تعدادي 2004 و 2015، مما يعكس الفارق الإداريّ والوظيفي والاقتصادي والثقافي والخدمي بينهما، فضلاً عن سيادة نمطين رئيسيين، يتمثل الأول بالنمط الاعتيادي والذي يظهر عند السكان الأردنيّين داخل المملكة وعلى مستوى المملكة وأن اتجه نحو الارتفاع قليلاً في تعداد 2015 مقارنة بتعداد 2004، بينما النمط الثاني والذي يسمى بالنمط الشاذ فيتمثل مع السكان غير الأردنيّين في داخل المملكة، وكذلك مع السكان الأردنيّين في الخارج. كذلك من النتائج هو خضوع نسبة النوع (الجنس) إلى التراجع بجميع أجنحتها ما بين تعدادي 2004 و2015، مما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية التي آلت إليها الدول المجاورة للمملكة وتأثيراتها في إحداث الهجرة الوافدة. وأوصت الدراسة بتضيق الفجوة ما بين المناطق الريفية والحضرية والتي تشير إلى تفاوت معدلات التنمية بينهما.

الكلمات المفتاحية: *التباين المكاني، التركيب النوعي، الحضر، الريف، الخصوبة.*

Spatial Variation Of The Qualitative Composition Of The Urban And Rural Population In The Hashemite Kingdom Of Jordan, According To The 2004 And 2015 Censuses

Abstract

The study aimed to identify and analyze the qualitative composition of the rural and urban population in the Hashemite Kingdom of Jordan, highlighting the features of the change between these two components, and their spatial variation across its administrative units.

The study relied on the descriptive and analytical approach which was the appropriate method for the study. Moreover, the results of the study showed the volumetric and relative decline of the rural population compared to the urban population between the 2004 and 2015 censuses, which reflects the administrative, functional, economic, cultural and service difference between these two components.

The study showed the predominance of two main patterns. The first one is the normal pattern which appears in the Jordanian population inside the Kingdom, as well as at the level of the Kingdom itself, although it has moved towards a slightly higher rate in 2015 census compared to 2004 census. The second pattern, which is called the abnormal pattern, is represented by the non-Jordanian population inside the Kingdom, as well as with the Jordanian population abroad. Also, among the results is the subjection of the gender ratio to a decline in all its details between the 2004 and 2015 censuses, which reflects the political and economic conditions of the neighboring countries of the Kingdom and their effects on the events of incoming migration. The study recommended narrowing the gap between rural and urban areas, which shows different rates of development between them.

Key words: *Spatial variation, Gender composition, Urban, Rural, Fertility.*

المقدمة

شكل نصفا الحياة الإنسانية بذكورها وإناثها منطلقاً لعمارة الأرض، وذلك لما هذا التركيب من نتائج ديموغرافية واقتصادية واجتماعية ترسم بظلالها مسيرة الحياة بهنائها وشقائها التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكهم وحاجاتهم ونشاطاتهم.

وعموماً يقصد بالتركيب النوعي – تصنيف السكان إلى ذكور وإناث، ويعبر عن العلاقة بينهما بمصطلح نسبة النوع أو نسبة الجنس. وتتباين هذه النسبة بين دول العالم المختلفة، كما تتباين إقليمياً ومحلياً وبيئياً، أي بالبيئتين الحضرية والريفية ومدى قدرتهما في استقطاب الجنسين أو النفور منهما، فضلاً عن تأثرهما بالعمليات الديموغرافية الثلاثة (الخصوبة والوفيات والهجرة) ودورها في التوازن أو الخلل بينهما إلى جانب المتغيرات الأخرى.

ومن هذا المدخل فإنّ ظهور القرى والمدن ونموها وتزايد إعدادها، فضلاً عن تشكيل العديد من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية يتوقف وجودها على التوازن بين أعداد الذكور والإناث أو عدمه، وما له من أهمية في التخطيط للتنمية بشكل عام.

ومن هنا تتباين المناطق الحضرية والريفية في امتداداتهما المساحية وما تحمله عليها من تجمعات سكانية في رقته أو تركزه، ولكنه إلى السمة الثانية أقرب وتحديداً المناطق الحضرية التي تتطفل على المناطق الريفية في مساحتها وسكانها، في ظل الفارق الإداريّ والوظيفي والثقافي والخدمي بينهما، ومن ثم فهي تقضم منها باستمرار في ظل الزحف العمراني عليها، وما يتبع ذلك من تغيرات إداريّة تُعمم على حدودها الجديدة خرائط مساحية وسكانية، هي الدليل في عملية المقارنة الرقمية والبصرية لعناصر الظاهرة السكانية الممثلة على الخريطة دون إرباك في التحليل. ومن هنا سميت المدن (أكلة الإنسان)، فالريف لا يغذي المدينة بالطعام فقط، ولكن بالسكان أيضاً (حمدان، 1977، ص330).

مشكلة الدراسة

تعد تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها من أهم خطوات البحث العلمي، لذلك تحدد المشكلة بالتباين المكاني والزماني للتركيب النوعي للبيئتين الحضرية والريفية في ظل عدد من المتغيرات التي لها مساس واضح في هذا التباين.

وعليه، تحاول الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات الرئيسة، وهي كالآتي:

1- ما هي الملامح العامة للتركيب النوعي على مستوى الريف والحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية وتطورها؟
2- ما مدى التباين المكاني لكل من الريف والحضر على مستوى المملكة ولكل من السكان داخل المملكة سواء للأردنيّين أو غير الأردنيّين، وكذلك للأردنيّين في الخارج؟
3- هل هناك نوع من التوازن أو الخلل في التركيب النوعي للسكان الريف والحضر؟
4- ما المتغيرات التي لها دور في التركيب النوعي للريف والحضر في المملكة، وعلى مستوياتها المختلفة.

أهمية الدراسة

في ظل الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتركيب النوعي، يكشف هذا البحث العديد من النوافذ التي يمكن النظر من خلالها إلى ما يمكن أن يشكله التركيب النوعي وبجنسيه من دعائم للتخطيط والتنمية في الأردن، خاصة إذا تم الكشف عن أحجامهما وتطورهما ونموهما، وما يحيط بهما من توازن أو خلل والمساحات الرقمية الفاصلة بينهما، سواء على مستوى الأردنيّين أو غير الأردنيّين، وعلى مستوى الجنسيات الوافدة نحو المملكة، وأيضاً يكشف هذا البحث المجال لدراسات أخرى يمكن أن تتوغل إلى الوحدات التفصيلية في داخل البيئتين الريفية والحضرية، سواء ضمن الدراسات السكانية أو العمرانية، أو أي دراسات أخرى، وأيضاً هذا العنوان يكون مقدمة لقيام دراسات تكاملية وشاملة لرصد وتشخيص الهجرات الوافدة بجنسيها الذكري والأنثوي، أي ضمن خصائصها النوعية، وما تسببه من مشكلات لكلا البيئتين ومن مختلف الزوايا والجوانب.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على التركيب النوعي لسكان الريف والحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية وتحليلها، وإبراز ملامح التغير بينهما، وتباينها المكاني عبر وحداتها الإداريّة، وما سيقود ذلك إلى الكشف عن الأنماط المكانية الناتجة عنها وعبر مستوياتها المختلفة ومقارنتها خلال تعدادي 2004 و 2015، فضلاً عن التعرف على العوامل المؤثرة في التركيب النوعي لسكان الحضر والريف.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم تطبيق مؤشر نسبة النوع لبيان درجة التوازن أو الخلل في توزيع الذكور والإناث، وأيضاً تم الاعتماد على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين بيانات تعدادي 2004 و2015 للبيئتين الريفية والحضرية، كما اعتمدت الدراسة في معظم مفاصلها على الجداول الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة في المملكة والخاصة بتوزيع السكان حسب الحضر والريف، وتصنيفها على مستوى المملكة، وللسكان في الداخل الذي يضم الأردنيّين وغير الأردنيّين، وللسكان الأردنيّين في الخارج ووفق تعدادي 2004 و 2015. فضلاً عن الاعتماد على برمجية نظم المعلومات الجغرافية(Arc GIS 10.5)في بناء قاعدة البيانات المتعلقة بمنطقة الدراسة وإخراجها على هيئة خرائط تمثل

توزيع وتباين التركيب النوعي للبيئتين الحضرية والريفية حسب الوحدات الإداريّة التي تتشكل منها المملكة، إذ تم تقسيم فئات الأنماط لنسبة النوع وفقاً للأرقام الواردة في الجداول (1، 2، 3، 4).

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تشكل الحدود النوافذ التي يطل منها الباحث نحو البعدين الزماني والمكاني للظاهرة قيد الدراسة، ولتحقيق الأهداف والتساؤلات آنفاً، ولفهم التركيب النوعي لسكان الريف والحضر وتطورها، لذلك فقد اعتمدت الدراسة في بعدها الزماني على بيانات تعدادي 2004 و2015، فضلاً على التعدادات السابقة لهما للمقارنة. أما البعد المكاني فقد تحدد بحدود المملكة الأردنيّة الهاشمية، وحسب تقسيماتها الإداريّة البالغة اثنتا عشرة وحدة، خريطة (1).

خريطة (1) التقسيمات الإداريّة في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب المحافظات

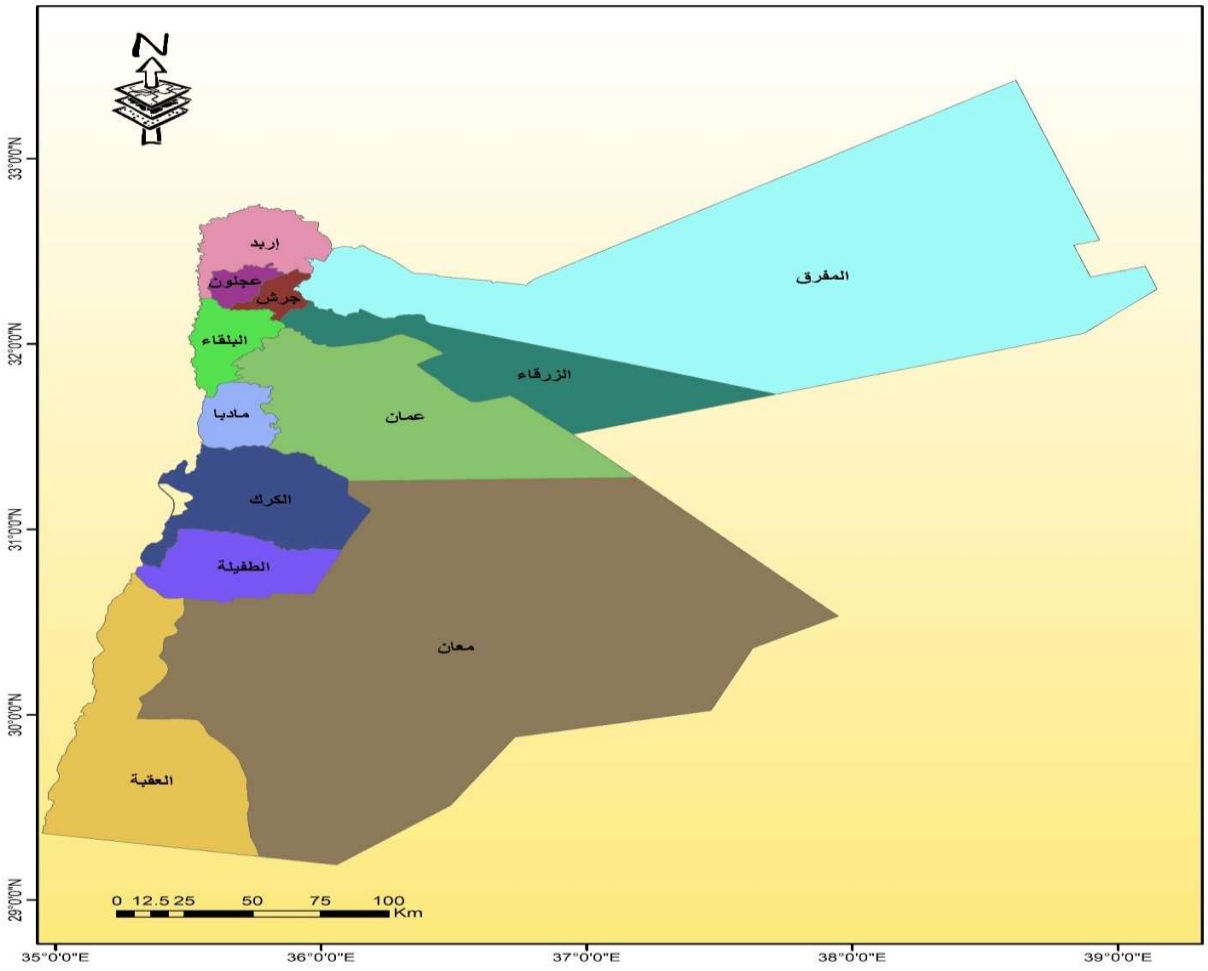

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم نظم المعلومات الجغرافية، (2021).

الدراسات السابقة

(1) دراسة العثمان، (2006)، (التركيب النوعي والعمري لسكان المملكة الأردنيّة الهاشمية – دراسة في التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية حسب تعداد 1994)، التي هدفت إلى التعرف على مصطلحي التركيب النوعي والعمري وتباينهما الجغرافي على مستوى المملكة ووحداتها الإداريّة وحسب الريف والحضر . وقد اعتمدت الدراسة على تعداد 1994. وكشفت الدراسة عن ارتباط التركيب النوعي والعمري للسكان بعدة عوامل يكون لبعضها تأثير مباشر، كالخصوبة والوفيات والهجرة، في حين يكون لبعضها تأثير غير مباشر كالأخطاء في بيانات العمر والنوع.

(2) قام المعيوف والعثمان، (2021)، بدراسة التباين المكاني للتركيب النوعي في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015 دراسة مقارنة، وهدفت إلى التعرف على الملامح العامة والتفصيلية للتركيب النوعي في الأردن، وتحديد التغيرات التي طرأت عليه خلال تعدادي 2004 و2015.وأظهرت نتائج الدراسة عن اختلاف واضح في التركيب النوعي بين الأردنيّين في الداخل والأردنيّين في الخارج.

(3) دراسة صقر، (2007)، (المتصل الريفي–الحضري مدينة المنصورة– قرية ميت خميس)، التي هدفت إلى دراسة أثر العلاقات الريفية –الحضرية على خصائص السكان والعمران في قرية ميت خميس. وتوصلت الدراسة إلى مدى تأثر قرية ميت خميس بالموقع الجغرافي القريب من مدينة المنصورة، وانعكاس ذلك في الهجرة الوافدة، وتقلص النظام التقليدي للأسرة الممتدة في مقابل الاتجاه نحو النمط الحديث لها (الأسرة النووية) التي أصبحت تشكل الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية بالقرية.

(4) دراسة الزيادي والجياشي، (2016)، (التباين المكاني للخصوبة السكانية بين الحضر والريف في قضاء السماوة)، وهدفت إلى تحليل مستويات الخصوبة السكانية وتباينها بين الحضر والريف وأنماطها المكانية. وقد أظهرت الدراسة وجود تباين واضح في مستويات الخصوبة، ووجود ترابط كبير بين سن الزواج الأول عند المرأة ومستوى خصوبتها.

(5) تطرق (Gurrutxaga, M, 2013)، إلى التغيرات في الفروق في نسبة الجنس بين الريف والحضر: دراسة حالة من إسبانيا، 2000–2010، وهدفت إلى معالجة نسبة الجنس غير المتوازنة في المناطق الريفية، وأدت النسب الأعلى للإناث المهاجرات من المناطق الريفية إلى المدن إلى توزيع مكاني غير متكافئ لنسبة الجنس على طول التدرج الحضري – الريفي. وأظهرت النتائج أن الفجوة بين الجنسين في المناطق الريفية والحضرية انخفضت خلال الفترة 2000–2010 في المناطق الريفية، بغض النظر عن حجمها، سواء المتاخمة أو التي تقع ضمن مسافة متوسطة من المناطق الحضرية، أو المناطق النائية المتوسطة الحجم أو المناطق الريفية الكبيرة.

(6) تطرق (Nan and et al, 2015)، إلى الاختلاف في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية في منطقة شاندونغ الصينية بناء على الكثافات السكانية، وتبين أن هناك تفاوتاً مكانياً كبيراً بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع السكان، وأنّ التوزيع السكاني مرتفع في الجزء الجنوبي الغربي ومنخفض في الجزء الشمالي الشرقي لمنطقة شاندونغ.

(7) تناول (Menashe, A & Stecklov, G,2018)، فجوة التركيب العمري بين الريف والحضر للسكان في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، وهدفت إلى كشف الفجوات المكانية في التركيب العمري لمناطق الريف والحضر، ومدى تحركها بسبب الهجرة أو المعدلات الحيوية باستخدام بيانات الأمم المتحدة والمسوحات الديموغرافية والصحية. وكشفت النتائج إلى وجود فجوة متزايدة بين التركيب العمري في الريف والحضر مع تحضر الدول وانتقالها إلى مستويات الخصوبة المنخفضة.

(8) قام (and et al, 2020Zhang)، بدراسة العوامل المؤثرة في أنماط توزيع سكان الريف في الصين منذ عام 1990م، وتوصلت الدراسة بأنّ معظم سكان الريف يتركزون في مناطق الدلتا والسهول الشرقية والشمالية للصين، وتبين أن من أهم العوامل التي كان لها تأثير في توزيع سكان الريف في الصين هي إنتاجية المحاصيل الزراعية ومتوسط انحدار الأراضي ومعدل التحضر، وإن 74% من سكان الريف يتركزون بالقرب من مواقع المدن.

وتتميز هذه الدراسة بأنّها حُددت فقط بالتركيب النوعي الريفي والحضري، أمادراسة التباين المكاني للتركيب النوعي في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015 –دراسة مقارنة–، فقد شملت المملكة بشكل عام وبمفرداتها المختلفة ولم تتطرق إلى التركيب النوعي الريفي والحضري.

التحليل والمناقشة

اولاً – التركيب النوعي لسكان الريف والحضر على مستوى المملكة

على الرغم من عدم وجود حدود واضحة بين الريف والحضر، بل وجود نوع من الاستمرارية والتدرج من الريف إلى الحضر، إلاّ أنّ الحاجة إلى تحديدهما يأتي من ضرورة وضع بعض السياسات والبرامج من أجل تلبية احتياجات مراكز العمران المتباينة من حيث أنماط الاستيطان وأساليب الحياة، إلى جانب بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، لذلك وضعت عدد من المعايير للتمييز بينهما: كالمعيار العددي (الاحصائي)، والمعيار الوظيفي (الاقتصادي)، والمعيار الاجتماعي، والمعيار الإداريّ، والمظهر الحضري (الخارجي)، والمعيار التاريخي، والمعيار المركب، (الخريف، 1998، ص 12–16).

أما في الأردن فقد اعتبر تعداد 1994 وتعداد 2004 أنّ كلّ تجمع سكاني يزيد عدد سكانه عن خمسة آلاف نسمة حضراً، أما تعداد 1979 فقد اعتمد مراكز المحافظات والألويّة والأقضية تجمعات حضرية حتى وإنْ كان عدد سكانها أقل من خمسة آلاف نسمة، بينما اعتبر تعداد 1961 بأن المدن والقرى التي عدد سكانها (10000) نسمة فأكثر(باستثناء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين)، إضافة إلى جميع مراكز الألويّة بغض النظر عن عدد سكانها، وجميع المدن والقرى التي عدد سكانها ما بين (5000–9999) نسمة والتي يعمل ثلثا الذكور العاملين فيها في غير الزراعة، (المعيوف، 2011، ص 85).

وعموماً ترتفع أحجام سكان الحضر في تعدادي 2004 و2015 لتبلغ على التوالي (3997383، 8611323) نسمة، أي بنسبة 78.3%، 90.3% من إجمالي السكان، بينما تنخفض أحجام سكان الريف لتبلغ (1106256، 920389) نسمة، أي بنسبة 21.7%، 9.7% من إجمالي السكان.

وتجدر الإشارة أنه ما يشار دائماً إلى جود ارتباط ما بين النمو الحضري وارتفاع نسبة النوع على اعتبار إن المدن تعد محطات لاستقطاب المهاجرين الوافدين إليها من المناطق الريفية أو المناطق الأخرى. وقد صيغت هذه النظرية

الافتراضية نتيجة لوجود نسبة عالية من المهاجرين ضمن إجمالي سكان الحضر، مما يكون له انعكاس في التشكيل النوعي لأولئك السكان بالنظر لانتقائية الهجرة التي تؤكد على العناصر الذكرية، إلاّ أنّ هذه القاعدة الارتباطية تبدو ضعيفة في الأردن، فهي إما أن تكون العكس، كما في تعداد 1994، إذ ترتفع نسبة النوع لسكان الريف إلى 110.7 ذكراً لكل مائة أنثى، في حين تنخفض عند سكان الحضر إلى 108.8 ذكراً لكل مائة أنثى (العثمان، 2006، ص15)، أو تبدو منخفضة أو متوازنة إلى حد ما – كما في تعداديَ 2004 و2015، فقد بلغت نسبة النوع للريف 106.6، 111.3 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي، بينما بلغت لسكان الحضر 105.8، 112.6 ذكراً لكل مائة أنثى .

ثانياً– التباين المكاني للتركيب النوعي لسكان الحضر والريف

تتباين نسبة النوع في توزعها المكاني ما بين الوحدات الإداريّة في المملكة لسكان الحضر والريف، التي هي نتيجة للتباين السائد بين تلك الوحدات من حيث الأهمية الإداريّة والسياسية والاقتصادية.. إلخ، ويتضح التباين في كلا من الآتي:

1– السكان الحضر

من خلال تحليل الجدولين (2،1)، قد لا يبدو بأنّ هناك اختلافاً بين ما كان سائداً من أنماط على مستوى المملكة، فعلى المستوى العام للحضر تبلغ نسبة النوع 105.8 ذكراً لكل مائة أنثى حسب تعداد 2004، في حين ترتفع إلى 112.6 ذكراً لكل مائة أنثى في تعداد 2015. ويبدو إن هذا الارتفاع يعكس الفارق الحجمي ما بين الذكور والإناث في ظل الهجرات الوافدة التي استقبلتها جميع محافظاتها عموماً، ومنها مراكزها الحضرية، أو يأتي في ظل زيادة أعداد التجمعات السكانية التي تزيد أعداد سكانها عن (5000) نسمة، التي أصبحت في أعداد المدن بحيث اندرجت ضمن الوحدات الإداريّة الصغيرة التي تكَون المحافظات وخاصة مراكزها الحضرية.

أما على مستوى المملكة ووحداتها الإداريّة، فيبدو أنّ الفارق الحجمي بين الجنسين يكون لصالح الذكور، كما في الجدولين (2،1)، لذلك تبرز ثلاثة أنماط لنسبة النوع – خريطة (3،2). فالنمط الأول (110 فأكثر)، يتشكل في تعداد 2004 من محافظتيَ معان والعقبة والبالغ (111.9، 125.4)، في حين يمتد في تعداد 2015 إلى سبع محافظات هي: (العاصمة، البلقاء، الزرقاء، مادبا، الكرك، معان، العقبة)، والبالغ على التوالي (115.8، 115.4، 111.6، 112.6، 113.3، 112.7، 133.4).

ويتحدد النمط الثاني (105–109) في تعداد 2004 ضمن سبع محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا والمفرق وجرش والكرك، والبالغ على التوالي (105.7، 105.3، 105، 107، 106.6، 105.8، 107). أمّا في تعداد 2015 فيتمثل في أربع محافظات هي إربد وجرش وعجلون والطفيلة، والبالغ على التوالي (106.7، 107.7، 105.6، 109.8).

ويبرز النمط الثالث (أقل من 105) في تعداد 2004 ضمن ثلاث محافظات والتي تكون دون المعدل العام وهي: إربد وعجلون والطفيلة والبالغ على التوالي (104.5، 103.4، 104.7). أما في تعداد 2015، فينحصر هذا النمط في محافظة المفرق والبالغ 104.9.

جدول (1) توزيع السكان الحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2004

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	12917	3833	16750	337.0	791222	776810	1568032	101.8	113045	86675	199720	130.4	917184	867318	1784502	105.7
البلقاء	658	145	803	453.8	106889	104741	211630	102.0	7441	4259	11700	174.7	114988	109145	224133	105.3
الزرقاء	2351	493	2844	476.9	341569	329311	670880	103.7	28654	24890	53544	115.1	372574	354694	727268	105.0
مأدبا	430	93	523	462.3	36146	35141	71287	102.8	2786	1543	4329	180.5	39362	36777	76139	107.0
إربد	3714	692	4406	536.7	341418	332628	28968	102.6	16447	12521	28968	131.3	361579	345841	707420	104.5
المفرق	303	43	346	704.6	34888	33931	68819	102.8	2728	1577	4305	173.0	37919	35551	73470	106.6
جرش	220	15	235	1466.6	31721	30783	62504	103.0	8396	7305	15701	114.9	40337	38103	78440	105.8
عجلون	250	36	286	694.4	39298	38585	77882	101.8	732	326	1058	224.5	40280	38947	79227	103.4
الكرك	246	27	276	911.1	33807	33117	66924	102.0	2650	1166	3816	227.0	36706	34310	71016	107.0
الطفيلة	52	3	55	1733.3	23563	23033	46596	102.3	785	272	1057	288.6	24400	23308	47708	104.7
معان	46	7	53	657.1	19336	18144	37480	106.5	2075	1015	3090	204.4	21457	19166	40623	111.9
العقبة	101	28	129	360.7	38204	34804	73008	109.7	10340	3960	14300	361.1	48645	38792	87437	125.4
الأردن	21291	5415	26706	393.2	1838061	1791028	3629089	102.6	196079	145509	341588	134.7	2055431	1941952	3997383	105.8

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 2004، جدول رقم (3-4).

جدول (2) توزيع السكان الحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2015

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	13580	5249	18829	258.7	1234550	1207539	2442089	102.2	843099	591974	1435073	142.2	2091229	1804762	3895991	115.8
البلقاء	531	277	1208	336.1	162946	159111	322057	102.4	52355	28045	80400	186.7	216232	187433	403665	115.4
الزرقاء	2559	847	3406	302.1	450117	430794	880911	104.5	241068	189808	430876	127.0	693744	621449	1315193	111.6
مادبا	309	68	377	454.4	60600	58200	118800	104.1	17478	11333	28811	154.2	78387	69601	147988	112.6
إربد	6083	1434	7517	424.2	605285	584009	1189294	103.6	232734	205226	437960	113.4	844102	790669	1634771	106.7
المفرق	309	114	423	271.0	89606	85790	175396	104.4	106240	101014	207254	105.2	196155	186918	383073	104.9
جرش	338	69	407	489.8	59875	57293	117168	104.5	34382	30477	64859	112.8	94595	87839	182434	107.7
عجلون	296	52	348	569.2	65974	64007	129981	103.0	9633	7780	17413	123.8	75903	71839	147742	105.6
الكرك	355	78	433	455.1	76876	75555	152431	101.7	22249	12130	34379	183.4	99480	87763	187243	113.3
الطفيلة	101	10	111	1010.0	45911	44086	89997	104.1	4379	1804	6183	242.7	50391	45900	96291	109.8
معان	36	14	50	257.1	33821	31732	65553	106.6	7429	4882	12311	152.2	41286	36628	77914	112.7
العقبة	90	40	130	225.0	57834	54011	111845	107.0	33676	14589	48265	230.8	91600	68640	160240	133.4
الأردن	24961	8252	33213	302.5	2933135	2842309	5775444	103.2	1603848	1198818	2802666	133.8	4561944	4049379	8611323	112.6

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن2015، جدول رقم (3-5).

خريطة (2) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الحضر في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد2004

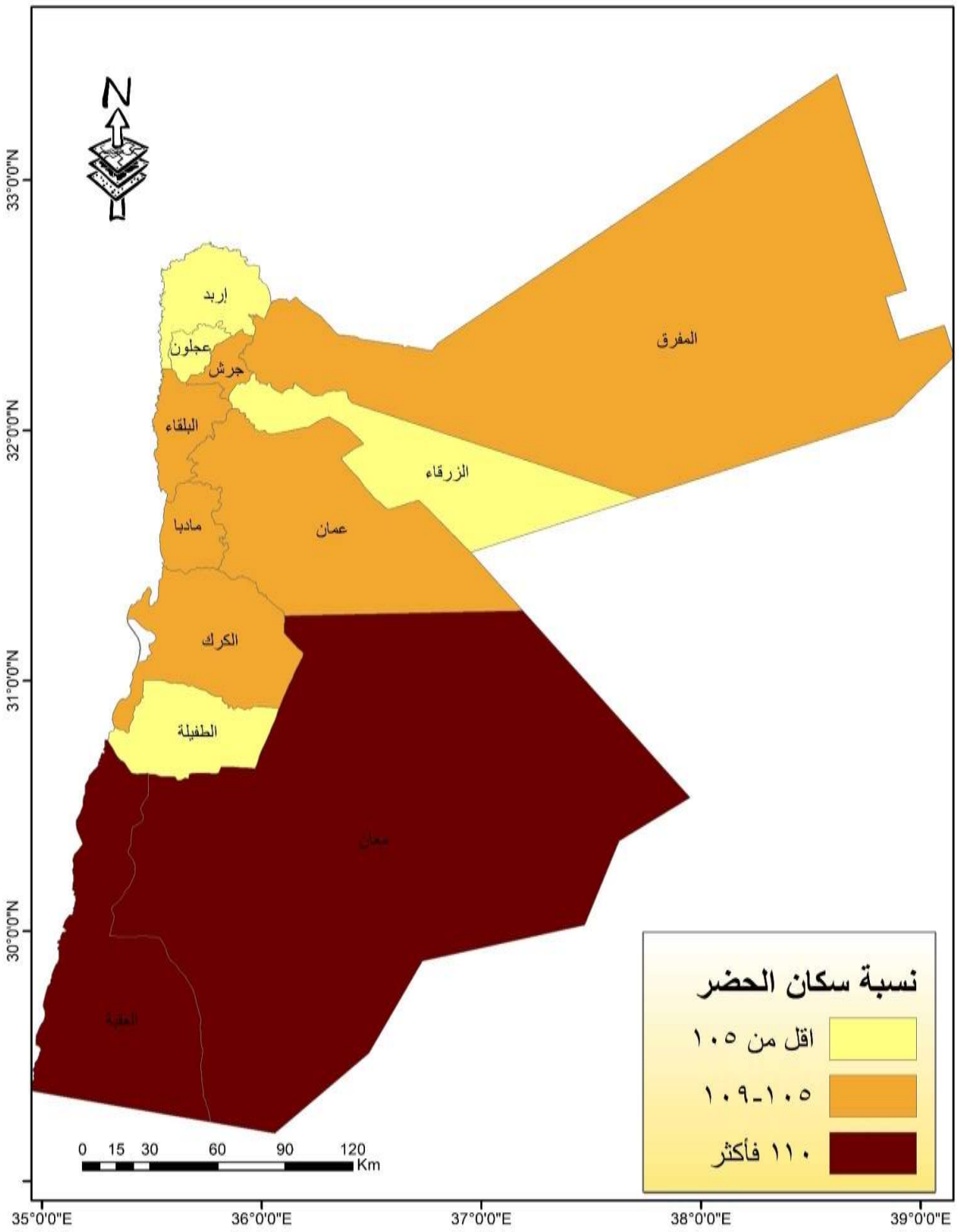

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1).

خريطة (3) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الحضر في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد 2015

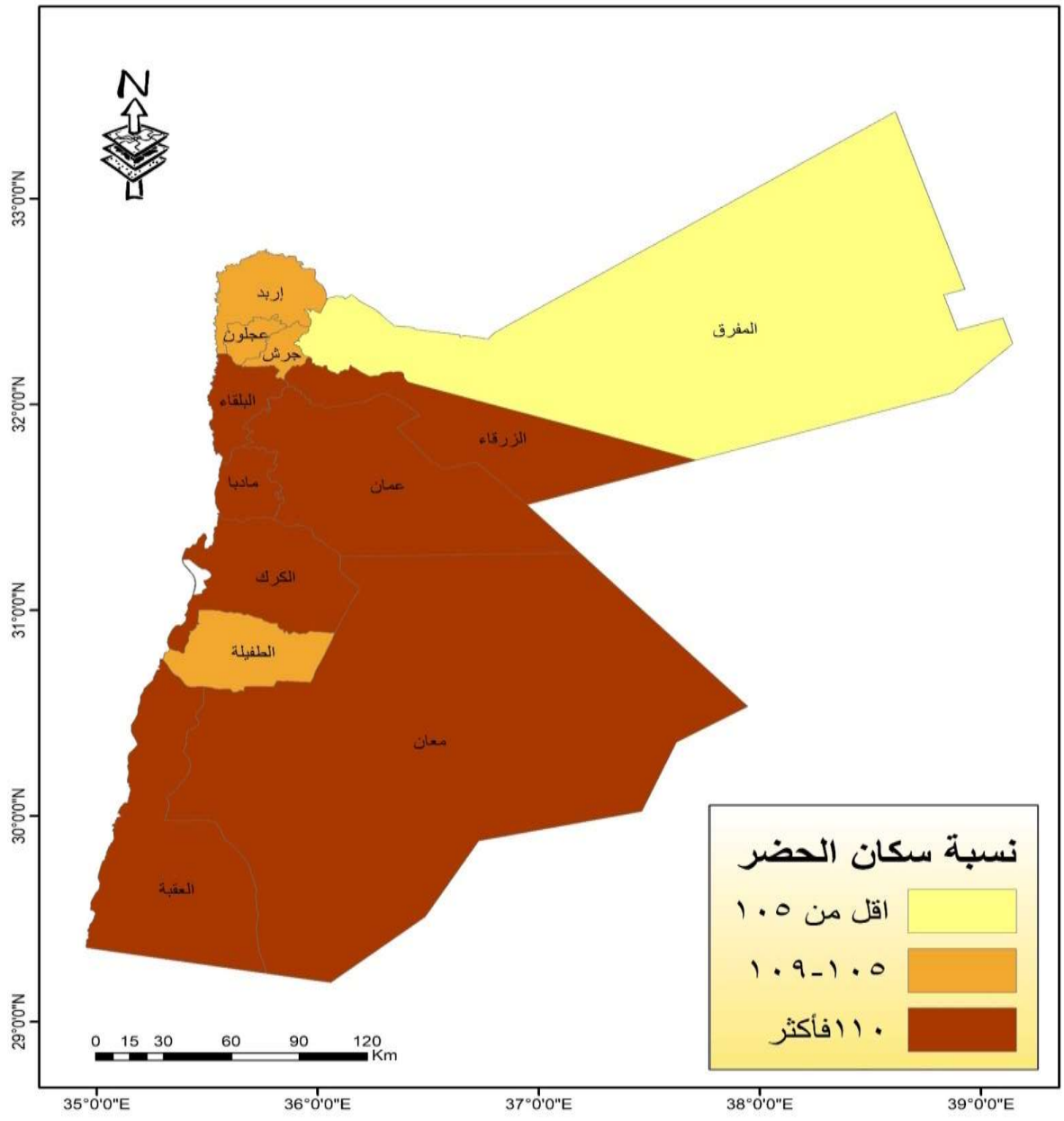

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (2).

أما عند احتساب نسبة النوع على مستوى السكان الأردنيّين الحضر، فيظهر أن الفارق العددي بين الجنسين يبدو صغيراً ما عدا محافظتي معان والعقبة، جدول (2،1). وعليه، يمكن تمييز ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (105 فأكثر)، تنفرد به في تعداد 2004 كل من محافظتي معان والعقبة والبالغ (106.5، 109.7)، كما ويمتد أيضاً إلى المحافظتين السابقتين في تعداد 2015 والبالغ على التوالي (106.6، 107).

ويتشكل النمط الثاني (102–104) في تعداد 2004 من ثماني محافظات هي: البلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش والكرك والطفيلة، والبالغ على التوالي (102، 103.7، 102.8، 102.6، 102.8، 103، 102، 102.3)، بينما يمتد في تعداد 2015 على مساحة تسع محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش وعجلون والطفيلة، والبالغ على التوالي (102.2، 104.1،104.5،102.4، 103.6، 104.4، 104.5، 103، 104.1).

ويختلف النمط الثالث (أقل من 102) الذي ينحدر كثيراً عن المعدل العام ليظهر في محافظتين ضمن مستوياتها الحضرية في تعداد 2004، وهما: العاصمة وعجلون والبالغ (101.8) لكل منهما، بينما تنفرد محافظة الكرك بهذا النمط في تعداد 2015 والبالغ (101.7).

وتشذ نسبة النوع عند السكان غير الأردنيّين في الداخل حيث يبرز الفارق الرقمي بين الجنسين ويزداد تضخمها عند بعض المحافظات – كما في الجدول (1) والتي يمكن أن يصنف ضمن ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (250 فأكثر)، يتشكل في تعداد 2004 من محافظتيَ الطفيلة والعقبة والبالغ على التوالي (288.6، 361.1). أما في تعداد 2015، وفي ظل الانتشار الواسع للمهاجرين الوافدين إلى معظم محافظات المملكة وتحديداً الهجرات الأسرية، لذلك لم يظهر لهذا النمط أي تمثيل.

أما النمط الثاني (150–249)، فيتمثل في تعداد 2004 ضمن محافظات البلقاء ومادبا والمفرق وعجلون والكرك ومعان والبالغ على التوالي (174.7، 180.5، 173، 224.5، 227، 204.4)، في حين يتركز هذا النمط في ست محافظات في تعداد 2015، كما في الجدول (2)، هي : البلقاء ومادبا والكرك والطفيلة ومعان والعقبة، والبالغ على التوالي (186.7، 154.2، 183.4، 242.7، 152.2، 230.8) . بينما يظهر النمط الثالث (أقل من150) في تعداد 2004 ضمن محافظات العاصمة والزرقاء وإربد وجرش والبالغ على التوالي (130.4، 115.1، 131.3، 114.9)، بينما يتسع هذا النمط مساحيًا ليمتد على ست محافظات في تعداد 2015 هي: العاصمة والزرقاء وإربد والمفرق وجرش وعجلون والبالغ على التوالي (142.2، 127، 113.4، 105.2، 112.8، 123.8) .

ويبلغ الفارق الرقمي بين الجنسين أقصاه وذلك عند الأردنيّين الحضر في الخارج – كما في الجدولين (1،2)، لذلك تبلغ نسبة النوع (393.2، 302.5) خلال التعدادين.

أما على مستوى المحافظات فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (1000فأكثر)، يتحدد في تعداد 2004 ضمن محافظتي جرش والطفيلة والبالغ فيهما (1466.6، 1733.3)، في حين تنفرد محافظة الطفيلة بهذا النمط في تعداد 2015 والبالغ (1010). أما النمط الثاني (500–999)، فيغطي في تعداد 2004 مساحة خمس محافظات هي: إربد والمفرق وعجلون والكرك ومعان والبالغ نسبها النوعية على التوالي (536.7، 704.6، 694.4، 911.1، 657.1). في حين تنفرد محافظة عجلون بهذا النمط والبالغ (569.2). ويتركز النمط الثالث (أقل من 500) في تعداد 2004 ضمن خمس محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا والعقبة والبالغ على التوالي(337، 453.8، 476.9، 462.3، 360.7)، في حين يمتد مساحيًا في تعداد 2015 على عشر محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش والكرك ومعان والعقبة، والبالغ على التوالي (258.7، 336.1، 302.1، 454.4، 424.2، 271، 489.8، 257.1، 225).

2–السكان الريف

في ظل التراجع الحجمي لسكان الريف قياساً لسكان الحضر في تعداديَ 2004 و 2015، تبقى السيادة الذكرية هي القائمة لكل التكوينات المكونة لسكان الريف، فعلى ضوء المستوى العام للمملكة تبلغ نسبة النوع 106.6 حسب تعداد 2004، في حين تتسع المساحة الرقمية بين الجنسين في تعداد 2015 لتبلغ 111.3.أما على مستوى المحافظات فتمتد بعضها فوق تلك النسب أو تحتها، وذلك على ضوء المساحة الرقمية بين الجنسين، وكما يعرضها الجدولان (3،4)، لذلك يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط – وكما تمثلها خريطة (4، 5)، فالنمط الأول (115 فأكثر)،يتمثل في تعداد 2004 في كل من محافظتيَ الزرقاء والعقبة والبالغ على التوالي (115.2، 117.3)، في حين يتمثل في تعداد 2015 في ثلاث محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء والبالغ على التوالي (117.8، 118.5، 127.6). أما النمط الثاني (105–114) فيتمثل في خمس محافظات ضمن تعداد 2004 وهي: العاصمة والبلقاء والمفرق وجرش ومعان والبالغ على التوالي (107، 111، 108.9، 106.3، 109.5)، في حين يمتد في تعداد 2015 على مساحة ثماني محافظات هي: مادبا وإربد والمفرق

جدول (3) توزيع السكان الريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2004

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	397	96	493	413.5	73929	73089	147018	101.1	7116	2937	10053	242.3	81442	76122	157564	107.0
البلقاء	299	46	345	650.0	56276	55387	111663	101.6	7744	2469	10213	313.6	64319	57902	122221	111.0
الزرقاء	37	7	44	528.6	17600	16774	34374	104.9	2378	586	2964	405.8	20015	17367	37382	115.2
مادبا	89	13	102	684.6	26610	25947	52557	102.5	807	355	1162	227.3	27506	26315	53821	104.5
إربد	699	82	781	852.4	110621	107044	217665	103.3	1667	759	2426	219.6	112987	107885	220872	104.7
المفرق	265	31	296	854.8	81334	78469	159803	103.6	7423	3196	10619	232.2	89022	81696	170718	108.9
جرش	111	9	120	1233.3	36364	34883	71247	104.2	2263	1532	3795	147.7	38738	36424	75162	106.3
عجلون	95	8	103	1187.5	19724	19435	39159	101.5	167	69	236	242.0	19986	19512	39498	102.4
الكرك	281	33	314	851.5	64349	63561	127910	101.2	2185	2760	4945	79.1	66815	66354	133169	100.7
الطفيلة	26	1	27	2600.0	13800	13371	27171	103.2	252	109	361	231.2	14078	13481	27559	104.4
معان	57	8	65	712.5	25867	25103	50970	103.0	2110	485	2595	435.0	28034	25596	53630	109.5
العقبة	1	صفر	1	صفر	6764	6579	13343	102.8	1149	167	1316	688.0	7914	6746	14660	117.3
الأردن	2357	334	2691	705.7	533238	519642	1052880	102.6	35261	15424	50685	228.6	507856	535400	1106256	106.6

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن2004، جدول رقم (1-3).

جدول (4) توزيع السكان الريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2015

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	221	61	282	362.3	47432	46291	93723	102.4	12686	4844	17530	261.9	60339	51196	111535	117.8
البلقاء	160	31	191	516.1	37056	36427	73483	101.7	10536	3834	14370	274.8	47752	40292	88044	118.5
الزرقاء	43	13	56	330.7	20476	18803	39279	108.9	7338	3012	10350	243.6	27857	21828	49685	127.6
مادبا	49	19	68	257.9	19038	18504	37542	102.9	2511	1083	3594	231.8	21598	19606	41204	110.1
إربد	464	121	585	383.5	61070	58152	119222	105.0	8998	6582	15580	136.7	70532	64855	135387	108.7
المفرق	100	36	136	277.7	70894	67315	138209	105.3	16384	12146	28530	134.9	87378	79497	166875	109.9
جرش	74	10	84	740.0	25774	24318	50092	106.0	2802	1647	4449	170.1	28650	25975	54625	110.3
عجلون	34	4	38	850.0	13743	13052	26795	105.3	946	559	1505	169.2	14723	13615	28338	108.1
الكرك	166	32	198	518.7	59921	59466	119387	100.7	5854	3947	9801	148.3	65941	63445	129386	103.9
الطفيلة	26	صفر	26	صفر	10260	9818	20078	104.5	874	244	1118	358.2	11160	10062	21222	110.9
معان	64	62	70	1066.6	31262	31054	62316	100.6	2789	993	3782	280.8	34115	32053	66168	106.4
العقبة	2	2	4	100.0	11617	11449	23066	101.4	3216	1634	4850	196.8	14835	13085	27920	113.4
الأردن	1403	335	1738	418.8	408543	394649	803192	103.5	74934	40525	115459	184.9	484880	43559	920389	111.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن2015، جدول رقم (1-3).

خريطة (4) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الريف في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد 2004

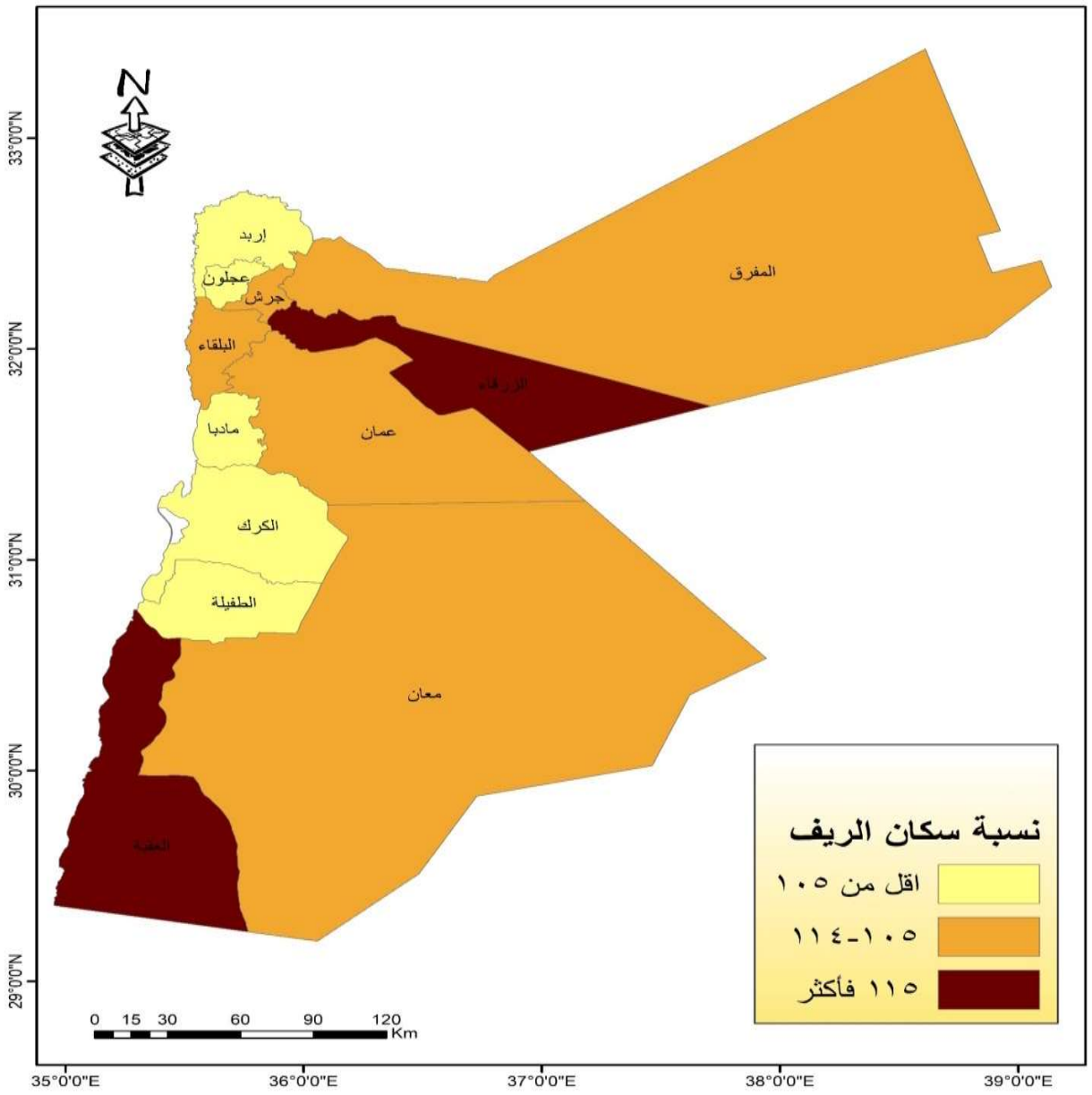

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (3).

خريطة (5) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الريف في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد 2015

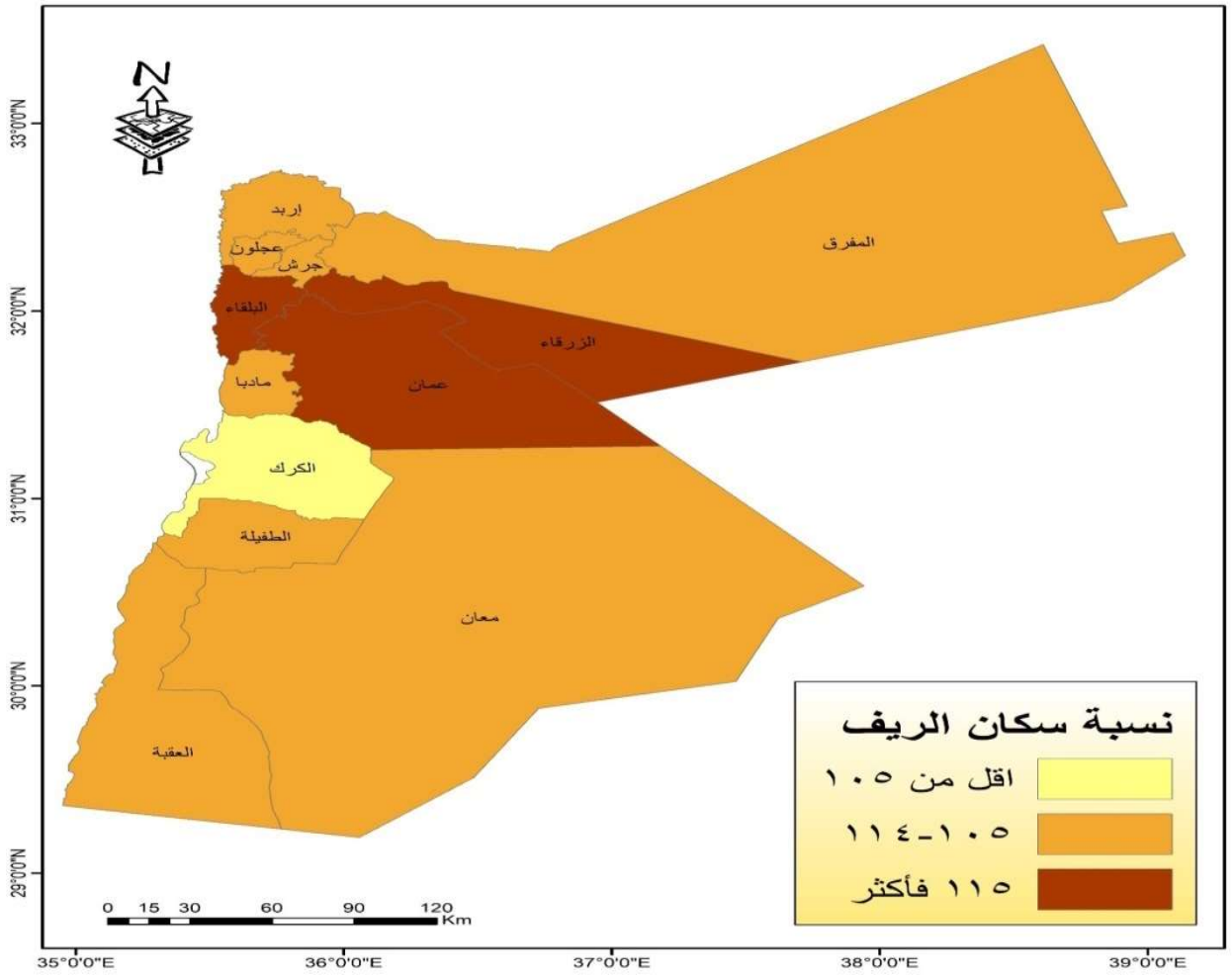

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (4).

وجرش وعجلون والطفيلة والعقبة ومعان والبالغ على التوالي (110.1، 108.7، 109.9، 110.3، 108.1، 110.9، 113.4، 106.4). ويمتد النمط الثالث (أقل من105)، في خمس محافظات خلال تعداد 2004 وهي: مادبا وإربد وعجلون والكرك والطفيلة والبالغ على التوالي (104.5، 104.7، 102.4، 100.7، 104.4)، في حين تنفرد محافظة الكرك بهذا النمط في تعداد 2015 والبالغ 103.9.

أما على مستوى السكان الريف الأردنيّين، فتبلغ نسبة النوع (102.6، 103،5) في تعداديَ 2004 و2015، وبذلك فإن كلا النسبتين تُدخل المجتمع الأردنيّ في إعداد المجتمع المستقر ديموغرافياً. أما في المحافظات، فتتباين ما بين الارتفاع عن المستوى العام أو الانخفاض عنه – وكما يبينها الجدولين (4،3)، لذلك تصنف إلى ثلاثة أنماط، فالنمط الأول

(105فأكثر) ليس له تمثيل في تعداد 2004، في حين يتمثل في خمس محافظات في تعداد 2015 وهي: الزرقاء وإربد والمفرق وجرش وعجلون والبالغ على التوالي (108.9، 105، 105.3، 106، 105.3)، وبذلك تحتل محافظة الزرقاء المرتبة الأولى ضمن هذا النمط. في حين يسود النمط الثاني (102–104) في ثماني محافظات ضمن تعداد 2004 وهي: الزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش والطفيلة ومعان والعقبة والبالغ على التوالي (104.9، 102.5، 103.3، 103.6، 104.2، 103.2، 103، 102.8)، بينما ينحدر هذا النمط إلى ثلاث محافظات في تعداد 2015 وهي: العاصمة ومادبا والطفيلة والبالغ على التوالي (102.4، 102.9، 104.5). ويتمثل النمط الثالث (أقل من102) في تعداد 2004 في أربع محافظات هي: العاصمة والبلقاء وعجلون والكرك والبالغ على التوالي (101.1، 101.6، 101.5، 101.2). وبذلك فإن تلك المحافظات تمثل أدنى الأنماط توازناً في الأحجام الرقمية بين الجنسين، أما في تعداد 2015، فيمتد على مساحة أربع محافظات أيضاً هي: البلقاء والكرك ومعان والعقبة والبالغ على التوالي (101.7، 100.7، 100.6، 101.4)، وبذلك فقد حافظت محافظتي البلقاء والكرك على هذا النمط في كلا التعدادين، بينما انحدرت محافظتيَ معان والعقبة إلى هذا النمط في تعداد 2015 من النمط السابق.

وبطبيعة الحال يختلف السكان غير الأردنيّين الوافدين إلى البيئة الريفية الأردنيّة عن السكان الأردنيّين الريفيين في تجانس نسبهم النوعية التي تبدو بعيدة كثيراً عن مستوى التوازن، وذلك في ظل الطبيعة غير المستقرة ديموغرافياً التي يمتاز بها مجتمع المهاجرين حيث زيادة أعداد الذكور عن الإناث، وعليه فإنها تبلغ في كلا التعدادين (228.6، 184.9)، ويبدو إن المجتمع الريفي قد تأثر أيضاً بالأسر المهاجرة إلى الأردن والتي خفضت من المساحة الرقمية بين الجنسين ما بين التعدادين التي تأثرت بها البيئة الحضرية أيضاً.

أما على مستوى المحافظات، فيظهر التباين ما بين الذكور والإناث ولكلا التعدادين والذي يبرز من خلال ارتفاع نسبة النوع، إلاَ إن هذا الارتفاع يكون على أشده في تعداد 2004 عنه في تعداد 2015 – وكما يوضحها الجدولين (4،3)، وعلى ضوء ذلك يصنف إلى أربعة أنماط، فالنمط الأول (400 فأكثر)، يتمثل في ثلاث محافظات في تعداد 2004 هي: الزرقاء ومعان والعقبة والبالغ على التوالي (405.8، 435، 688)، بينما لا يندرج هذا النمط ضمن أي من المحافظات في تعداد 2015، وذلك في ظل تراجع نسبة النوع نتيجة الهجرات الأسرية التي استقبلتها خلال العقود الماضية.

أما النمط الثاني (250– 399)، فتنفرد به محافظة البلقاء في تعداد 2004، والبالغ 313.6، وليتسع مساحيًا في تعداد 2015 ليضم محافظات العاصمة والبلقاء والطفيلة ومعان والبالغ على التوالي (261.9، 274.8، 358.2، 280.8). وتندرج ضمن النمط الثالث (100– 249) خلال تعداد 2004 كل من محافظات العاصمة ومادبا وإربد والمفرق وعجلون والطفيلة والبالغ على التوالي (242.3، 227.3، 219.6، 232.2، 147.7، 242، 231.2)، في حين يميل تعداد 2015 إلى محافظات الزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش وعجلون والكرك والعقبة والبالغ على التوالي (243.6، 231.8، 136.7، 134.9، 170.1، 169.2، 148.3، 196.8). وتنفرد محافظة الكرك بالنمط الرابع (أقل من 100) في تعداد 2004 والبالغ 79.1، وهذا التغير في نسبة النوع يعكس سيادة عدد الإناث على عدد الذكور والتي تكون أغلبها أسرية، ويبدو أنّ هذه النسبة النوعية لا تتوافق مع ما كانت حسب تعداد 1994 والبالغة 546.7 (دائرة الإحصاءات العامة، تعداد 1994، جدول 6/3).

من جهة أخرى، فإن التركيب النوعي للسكان الأردنيّين الريفيين في الخارج له مسار آخر يختلف بفارق كبير عن السكان غير الأردنيّين في الداخل الأردنيّ الريفي، وذلك لأن الأولى لم تكن أسرية في الغالب، في حين إنّ الثانية يغلب عليها الطابع الأسري ولهذا جاءت نسبة النوع أقل شذوذاً مما امتازت به الهجرات الأردنيّة من خصوصية، حيث سيادة الذكور على الإناث، خاصة وإن أغلب هذه الهجرات هي لأغراض الدراسة أو كبعثات دبلوماسية أو للعمل.

أمّا عند احتساب نسبة النوع للمهاجرين الأردنيّين الريفيين في الخارج لتعداديَ 2004 و2015، فيلاحظ أنها تبلغ على التوالي (705.7، 418.8)، ويبدو إن تناقص أعداد السكان الأردنيّين الريفيين في الخارج خلال تعداد 2015، وخاصة بالنسبة للذكور مقابل استقرار أعداد الإناث والبالغ 335 نسمة، في حين بلغ أعداد الإناث 334 نسمة في تعداد 2004، قد ساعد على خفض نسبة النوع في هذا التعداد.

ومن الطبيعي أن تظهر الفروق الحجمية الكبيرة بين أعداد الذكور والإناث والتي يمكن متابعتها على مستوى المحافظات – وكما يعرضها الجدولان (4،3)، وفي نفس الوقت تترجمها نسبة النوع في طابعها الشاذ عن القاعدة الطبيعية والتي على ضوئها تصنف إلى ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (1000فأكثر) يسود في ثلاث محافظات خلال تعداد 2004 وهي: جرش وعجلون والطفيلة والبالغ (1233.3، 1187.5، 2600). وعموماً فإن هذا الارتفاع في نسبة النوع لا يعكس ارتفاعاً كبيراً في أحجام الذكور والإناث، بل على العكس من ذلك يظهر انخفاضاً في الأحجام – وكما يعرضه الجدولين

(4،3)، إلاّ أنه يظهر في ذات الوقت تبايناً كبيراً في المسافة الرقمية بين الجنسين والتي كانت من سماتها هذا الشذوذ الكبير في نسبة النوع، أما في تعداد 2015 فتنفرد محافظة معان بهذا النمط والبالغ 1066.6.

أما النمط الثاني (500– 999)، فيتمثل حسب تعداد 2004 في سبع محافظات هي: البلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق والكرك ومعان والبالغ على التوالي (650، 528.6، 684.6، 852.4، 854.8، 851.5، 712.5)، في حين ينحدر هذا النمط إلى أربع محافظات حسب تعداد 2015 وهي: البلقاء وجرش وعجلون والكرك والبالغ على التوالي (516.1، 740، 850، 518.7)، وتنفرد العاصمة بالنمط الثالث (أقل من 500) في تعداد 2004، بينما لم تسجل محافظة العقبة نسبة نوع خلال هذا التعداد، بالنظر لأنّ حصتها من المهاجرين كان ذكراً واحداً، في حين اختفى نصيبها من الإناث المهاجرات، وتمتد هذه الخاصية أيضاً إلى محافظة الطفيلة خلال تعداد 2015 حيث اقتصر السكان المهاجرين من الأردنيّين على الذكور والبالغ (26) نسمة، بينما ساد هذا النمط في ست محافظات هي: العاصمة والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق والعقبة (362.3، 330.7، 257.9، 383.5، 277.7، 100).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في التركيب النوعي لسكان الحضر والريف

من الطبيعي أن يخضع التركيب النوعي للتباين المكاني الحاد أو الخفيف، أو المباشر أو غير المباشر، ما بين المناطق أو الوحدات الإداريّة أو على مستوى الدولة، وما يندرج تحتها بين مستويات مختلفة– كما هو الحال في الأردن– وذلك في ظل عدد من العوامل المفسرة لهذا التباين والتي تتمثل بالآتي:

1– الهجرة وأثرها في التركيب النوعي

تعد الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، وما بينهما من مفردات مختلفة ذات طبيعة مهمة في التحول الديموغرافي لكل من الحضر والريف في الأردن، إلا أنّها كانت إلى المناطق الحضرية أكبر في ظل الأهمية السياسية والإداريّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك استقطبت أحجام كبيرة من السكان بلغت (8611323) نسمة في تعداد 2015، أي بنسبة 90.3% من إجمالي السكان مقارنة بتعداد عام 2004 البالغ (3997383) نسمة، أي بنسبة 78.3% من إجمالي السكان. ويبدو أن هذا الارتفاع جاء في ظل التفريغ الحجمي الوافد من الخارج، أو من الداخل حيث الهجرة الداخلية، والتي منها الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية، والتي ساهمت في صياغة تلك الارتفاعات الحجمية للمدن.

أما المناطق الريفية، فقد بلغ حجم سكانها (920389) نسمة في تعداد 2015، أي بنسبة 9.7% من إجمالي السكان، مقارنة بتعداد عام 2004 والبالغ (1106256) نسمة، أي بنسبة 21.7% من إجمالي السكان، مما يعكس حجم الهجرة من الريف ما بين التعدادين والبالغ (185867) نسمة، أي بنسبة زيادة سكانية سلبية تبلغ (-16.8%).[1]

وقد استقبلت كلا المنطقتين هجرات وافدة إليهما، فقد ساهمت في زيادة أحجام سكانها، ومن ثم التغير في قيمة وشكل نسبة النوع سواء على مستوى المملكة، أو المنطقتين الحضرية والريفية أو مناطقهما الإداريّة، والذي يبدو قوياً وظاهراً. ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن الهجرة هي من أهم آليات التغير في الخصائص الديموغرافية والتي منها التركيب النوعي.

وللتدليل على تأثير الهجرة في التركيب النوعي لسكان الحضر والريف. فقد استقبلت المناطق الحضرية (341588) نسمة في تعداد عام 2004، شكلت نسبة 8.5% من إجمالي سكان الحضر والبالغ (3997383) نسمة، بينما ارتفعت الهجرات الوافدة في تعداد عام 2015 إلى (2802666) نسمة، أي بنسبة 32.5% من إجمالي سكان الحضر البالغ (8611323) نسمة، أي بنسبة زيادة سكانية ما بين التعدادين 720.5%. ومن الملاحظ أن هذا الارتفاع في حجم الهجرة يعكس الأوضاع السياسية والأمنية التي أحاطت بالدول المجاورة للمملكة، ممثلة بسوريا والعراق بشكل أصبحت المملكة ساحة لاستقبال النازحين من كلا الدولتين، هذا فضلاً عن الهجرات الوافدة التي استقبلتها وخلال العقود السابقة لكلا التعدادين، وتحديداً الهجرات الفلسطينية إلى جانب الهجرات الأخرى.

أما على مستوى المناطق الريفية، فقد استقبلت (50685) نسمة في تعداد 2004، أي بنسبة 4.6% من إجمالي سكان الريف البالغ (1106256) نسمة، في حين ارتفعت في تعداد عام 2015 إلى (115459) نسمة، أي بنسبة 12.5% من إجمالي سكان الريف البالغ (920389) نسمة. أما إذا حسبت نسبة النوع للهجرات الوافدة للمملكة وللمنطقتين الحضرية والريفية، فقد بلغت للأولى، أي المنطقة الحضرية وللتعدادين لعاميّ 134.7 و133.8 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي. بينما بلغت للثانية، أي المنطقة الريفية 228.6 و184.9 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي. ويبدو من النسب النوعية للمنطقتين ولكلا التعدادين إن نسبة الذكورة هي السائدة على الإناث إلا أنّها إلى التراجع أقرب ما بين التعدادين،

(1) نسبة الزيادة السكانية = $\frac{\text{التعداد الثاني} - \text{التعداد الأول}}{\text{التعداد الأول}} \times 100$.

مما يعكس أن الهجرات الأسرية يكون لها الحضور الأكثر خاصة من الدول المحيطة بالمملكة وأوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية.

من ناحية أخرى، فقد شهدت كلا المنطقتين ووحداتها الإداريّة هجرات خارجة، ممثلة بالسكان الأردنيّين في الخارج، حيث بلغ حجم الأردنيّين الخارجين من المناطق الحضرية (26706) نسمة في تعداد عام 2004، أي بنسبة (0.7%) من إجمالي سكان الحضر، لترتفع حجمياً حسب تعداد عام 2015 إلى (33213) نسمة، أي بنسبة (0.4%). ويبدو أن انخفاض هذه النسبة مقارنة بالتعداد السابق يعكس امتصاص التجمعات السكانية الأخرى، سواءً من الأردنيّين أو غير الأردنيّين وحصولها على نسب أعلى من إجمالي السكان الحضر. أما على مستوى الريف، فكان نصيبها أقل مقارنة بالحضر، فقد بلغ (2691) نسمة في تعداد عام 2004، أي بنسبة (0.2%)، بينما انخفض حجم السكان الأردنيّين المهاجرين من المناطق الريفية إلى (1738) نسمة في تعداد عام 2015، أي بنسبة (0.2%) من إجمالي سكان الريف.

ومن الطبيعي أن تكون السيادة في تلك الهجرات إلى الذكور، وهذا ما تكشفه نسبة النوع التي تبلغ على مستوى المناطق الحضرية (392.2 و302.5) ذكراً لكل 100 أنثى في تعداديّ عاميّ 2004 و2015 على التوالي.

ومن هنا يظهر تأثير الهجرة على التركيب النوعي لسكان المملكة والذي بدأت ملامحه من خلال تباين التركيب النوعي لسكان المناطق الحضرية والريفية، والذي برز بشكل واضح ومفصل من خلال سيادة الذكور على الإناث ولكلا المنطقتين، التي تبدو بفارق كبير جداً فيما لو حسبت على مستوى الهجرات الوافدة لهما، أو الخارجة منهما، في حين يتناقص الفارق بين الذكور والإناث فيما لو حسبت نسبة النوع على مستوى المنطقتين إجمالاً.

2- التغيرات الإداريّة وأثرها في التركيب النوعي

مع تنامي السكان خصوصاً على أطراف المدن حيث التجمعات التي اجتازت عتبة الحدود الفاصلة بين الريف والحضر، إلى ما يتجاوز أعداد سكانها (5000) نسمة، وبشكل أصبحت هذه المناطق ضمن المناطق الحضرية، في حين تراجعت المناطق الريفية، ومن ثم وفي ظل هذه التغيرات حدثت هجرات إداريّة أدت إلى زيادة حجم المناطق الحضرية، وتناقص حجم المناطق الريفية، وما تبعه من تغيرات في التركيب النوعي حيث سيادة العنصر الذكري على الأنثوي كحالة طبيعية، التي لا تبتعد كثيراً عن (105) ذكور لكل مائة أنثى، إلا أنّها تكون أعلى من ذلك عند السكان غير الأردنيّين الذي ضمهم الزحف الإداريّ نحو المناطق الحضرية.

3- الخصوبة

يشكل عامل الخصوبة أحد العوامل المؤثرة في التركيب النوعي، وذلك من خلال حالات الإنجاب التي يهبها الله تعالى للأسر سواء من الذكور أو الإناث، والذي يشمل المناطق الحضرية والريفية معاً، ولكنه يكون أكثر للأولى رغم سمتها الحضرية التي يكون من خصائصها انخفاض معدلات الخصوبة، إلا أنّ ارتفاعها عند المجتمع الحضري يعود إلى ارتفاع أعداد النساء القادرات على الإنجاب خلال فئات الأعمار (15–49) سنة والبالغ عددهن (2128607) نسمة، توزعت بين (1498287) أردنيّة، و(624655) غير أردنيّة، و(5665) أردنيّة في الخارج مقارنة بالمجتمع الريفي البالغ عددهن (226698) نسمة، توزعت بين (205858) أردنيّة، و(20598) غير أردنيّة، و(242) أردنيّة في الخارج، الأمر الذي يعكس الفارق الحجمي بينهما، ومن ثم زيادة المواليد في المجتمع الحضري على حساب المجتمع الريفي.

إلا أنّه عموماً، فإن معدل الخصوبة العام في المملكة بدأ بالانخفاض خلال الفترة من 1979 إلى 2015، ليبلغ (7.9 إلى 2.7) بالألف، وذلك نتيجة عوامل اقتصادية وصحية ونفسية واجتماعية، فضلاً عن الحملات التي تنظمها مراكز الأمومة والطفولة لتنظيم الأسرة والتوعية، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإنجاب عند العديد من الأسر أو العزوف عنه (صحيفة الرأي الأردنيّة، تاريخ 2019/11/20).

الخاتمة

خلص البحث إلى عدة استنتاجات تتمثل بالآتي:

1- التراجع الحجمي والنسبي لسكان الريف قياساً لسكان الحضر ما بين تعدادي 2004 و2015، مما يعكس الفارق الإداريّ والوظيفي والاقتصادي والثقافي والخدمي بينهما. وهو أمر لم يتم إيقافه أو التقليل من حدته خلال سنوات المقارنة وما قبلها أو ما سيأتي بعدها ما لم تتخذ العديد من التشريعات والإجراءات والقوانين الهادفة إلى حالة من التوازن بينهما.

2- لم يظهر أي تباين واضح في نسبة النوع ما بين سكان الحضر والريف في تعدادي 2004 و2015، والذي يفسر في ضوء الهجرات الوافدة إلى كلا البيئتين، فضلاً عن العوامل الأخرى.

3- خضعت نسبة النوع إلى نمطين رئيسيين، يتمثل الأول بالنمط الاعتيادي والذي يظهر عند السكان الأردنيّين داخل المملكة وعلى مستوى المملكة وأن اتجه نحو الارتفاع قليلاً في تعداد 2015 مقارنة بتعداد 2004، بينما

يتمثل الثاني بالنمط الشاذ الذي يتكيف مع السكان غير الأردنيّين في داخل المملكة، وكذلك عند السكان الأردنيّين في الخارج، إلا أنّ نسبة النوع لم تسير على نفس السياق من الشذوذ، فقد كانت للسكان الأردنيّين في الخارج هي الأكبر في ظل سيادة الجنس الذكري المهاجر على الجنس الأنثوي.

4- خضوع نسبة النوع إلى التراجع بجميع أجنحتها ما بين تعدادي 2004 و2015، مما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية التي آلت إليها الدول المجاورة للمملكة وتأثيراتها في إحداث الهجرات القسرية الأسرية، ودورها في إحداث نوع من التقارب الحجمي ما بين الذكور والإناث، ومن ثم تراجع نسبة النوع في تعداد 2015 مقارنة بتعداد 2004.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بالآتي:

1- تضييق الفجوة ما بين المناطق الريفية والحضرية والتي تشير إلى تفاوت معدلات التنمية بينهما، لذلك لا بد من إقامة العديد من المشاريع التنموية ذات الأهداف المستدامة في الريف والتي تشكل دعماً لسكانه، وفي نفس الوقت تقلل من الهجرات الريفية نحو المدن، مما يعمل على توزيع مكاسب التنمية على كافة مساحة الدولة.

2- تكثيف البحوث التفصيلية الخاصة بالبيئتين الريفية والحضرية وعلى أصغر الوحدات الإداريّة، وذلك للوقوف على معالم تلك البيئات ومشكلاتها السكانية والحضرية وخصائصها.

3- تفعيل دور أهداف السياسة السكانية وإجراءاتها بشأن نمو السكان والهجرة الوافدة والمغادرة وتنظيمها، فضلاً عن تطبيق برامج تنظيم الأسرة وبشكل لا يخل بالبناء السكاني للمملكة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- حمدان، جمال، (1977)، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

- الخريف، رشود، (1998)، التحضر في المملكة العربية السعودية – دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، بحوث جغرافية، العدد (69)، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود .

- الزيادي، حسين، والجياشي، فلاح ، (2016)، التباين المكاني للخصوبة السكانية بين الحضر والريف في قضاء السماوة، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، مجلد (6)، العدد (3).

- صقر، مجدي، (2007)، المتصل الريفي–الحضري مدينة المنصورة– قرية ميت خميس، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، مجلد (1)، العدد (40).

- العثمان، باسم، (2006)، التركيب النوعي والعمري لسكان المملكة الأردنيّة الهاشمية – دراسة في التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية حسب تعداد عام 1994، سلسلة دراسات سكانية، العدد (1)، مطبعة الجابري، البصرة.

- المعيوف، فيصل، (2011)، آفاق وتحديات التنمية في محافظة المفرق، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان .

- المملكة الأردنيّة الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 1994، عمان.

- المملكة الأردنيّة الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 2004، عمان.

- المملكة الأردنيّة الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 2015، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Al-Karif, R, (1998), Urbanization in the Kingdom of Saudi Arabia - A Study in the Definition of Cities, their Size Distribution and Population Growth Rates, Geographical Research, Issue (69), Research Center, College of Arts, King Saud University(In Arabic).
- Al-Mayouf, F, (2011), Prospects and Challenges of Development in Mafraq Governorate, first edition, Dar Qandil for Publishing and Distribution, Amman (In Arabic).
- Al-Mayouf, F, and Bassem, A, (2021), The spatial variation of the Sex composition at the Hashemite Kingdom of Jordan According to the 2004 and 2015 censuses, a comparative study, Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, volume (81), number, (7) (In Arabic).
- Al-Othman, B, (2006), the qualitative and age structure of the population of the Hashemite Kingdom of Jordan - a study of geographical variation and demographic changes according to the 1994 census, a series of population studies, issue (1), Al-Jabri Press, Basra (In Arabic).
- Al-Ziyadi, H, and Al-Jiashi, F, (2016), the spatial variation of population fertility between urban and rural in the Samawah district, Journal of the College of Education for Human Sciences, University of Di Qar, Volume (6), Number (3) (In Arabic).
- Gurrutxaga, M .(2013). Changes in rural–urban sex ratio differences in the young professional age group as an indicator of social sustainability in rural areas: a case study of continental Spain, 2000–2010, Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), Vol. 45. No. 3.
- Hamdan, G, (1977), Geography of Cities, second edition, World of Books, Cairo.(In Arabic).
- Menashe, A & Stecklov, G. (2018). Rural/Urban Population Age and Sex Composition in sub-Saharan Africa 1980–2015, Population and Development Review, Vol. 44. No. 1.
- Saqr, M, (2007), the urban error related to the city of Mansoura - the village of Mit Khamis, Journal of the College of Arts, Mansoura University, volume (1), issue (40)(In Arabic).
- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of General Statistics, Data Bank, General and Housing Census 1994, Amman (In Arabic).

- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of General Statistics, Data Bank, General and Housing Census 2004, Amman(In Arabic).
- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Statistics, Data Bank, General and Housing Census 2015, Amman (In Arabic).
- Zhang, H. Zhang, S. Liu, Z. (2020) Evolution and influencing factors of China's rural population distribution patterns since 1990. PLoS ONE 15(5): e0233637. https://doi.org/10.1371/journal. pone.0233637.